

الترجيح بالبلاغة في كتاب الانتصاف لابن المنير (دراسة تحليلية مقارنة)

قسم علوم القرآن والحديث، شعبة التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة، جامعة

دمشق

المخلص

إنّ تفسير الكشاف للزمخشري (538هـ) من أهمّ تفاسير المتأخّرين، وقد انبرى علماء أهل السنّة لشرح غوامضه، وبيان ما فيه من الاعتزال، ومنهم أحمد بن محمد، المعروف بابن المنير (683هـ) في كتابه (الانتصاف من الكشاف)، وقد كانت له عناية ببيان بلاغة التراكيب القرآنيّة، وعناية بالترجيح بالبلاغة. وهذا البحث يجمع كلّ الأمثلة التي رجّح فيها ابن المنير إعراباً من الأعراب أو معنى من المعاني؛ لاشتماله على نكتة بلاغيّة أو أكثر، ويبين هذه النكت، ويقارن كلام ابن المنير بكلام المفسّرين والمعربين الذين سبقوه والذين جاؤوا بعده؛ لمعرفة مدى تأثيره في المرجّحات البلاغيّة بمن سبقه، ومدى تأثيره فيمن جاء بعده؛ لمعرفة الانتقادات الموجّهة إليه، ويسهم كذلك في الكشف عن الحسّ البلاغيّ الذي كان يتمتع به ابن المنير، ويبرهن على أنّه لم يكن بارعاً في المسائل العقديّة فقط.

الكلمات المفتاحية: ابن المنير، الترجيح، البلاغة.

ورد البحث للمجلة بتاريخ 1 / / 2016

قبل للنشر بتاريخ 1 - / / 2016

1- مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلوة، وأتم التسليم، على نبينا
وسيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد انبرى علماء أهل السنة لشرح غوامض تفسير الكشاف
للزمخشري (538هـ)، وبيان ما فيه من الاعتزال، ومنهم أحمد بن محمد،
المعروف بابن المنير (683هـ) في كتابه (الانتصاف من الكشاف). وقد أحييت
أن أدرس الترجيح بالبلاغة في هذا الكتاب.

2 - أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من حيث كونه يجمع كل الأمثلة التي رجح فيها
ابن المنير إعراباً من الأعراب أو معنى من المعاني؛ لاشتماله على نكتة
بلاغية أو أكثر، وبيّن هذه النكت، ويقارن كلام ابن المنير بكلام المفسرين
والمعريين الذين سبقوه والذين جاؤوا بعده؛ لمعرفة مدى تأثره في المرجحات
البلاغية بمن سبقه، ومدى تأثيره فيمن جاء بعده؛ لمعرفة الانتقادات الموجهة
إليه، ويسهم كذلك في الكشف عن الحس البلاغي الذي كان يتمتع به ابن
المنير، ويبرهن على أنه لم يكن بارعاً في المسائل العقديّة فقط.

3 - منهج البحث:

يقوم منهج البحث على ثلاث دعائم:

3-1 الاستقراء: وذلك باستقراء كتاب الانتصاف استقراءً كاملاً؛

لاستخراج المواضع التي رجح فيها ابن المنير بالبلاغة.

3-2 التحليل: وذلك من خلال تحليل كلام ابن المنير؛ لاستنباط

النكت البلاغية التي اعتمد عليها في الترجيح.

3-3 المقارنة: وذلك بمقارنة كلام ابن المنير بكلام المفسرين

والمعريين الذين سبقوه والذين جاؤوا بعده؛ لمعرفة مدى تأثره في المرجحات
البلاغية بمن سبقه، وتأثيره فيمن جاء بعده؛ لمعرفة الانتقادات الموجهة إليه.

ولا أثبت في هذه المقارنات إلا الترجيح المبني على البلاغة؛ لأنّ البحث لا يتسع لغير ذلك.

4 - المبحث الأول: القسم النظري:

4-1 تعريف الترجيح عند المفسرين:

عُرّفَ الترجيحُ عند المفسّرين بأنّه: (تقويةُ أحدِ الأقوالِ في تفسيرِ الآية؛ لدليلٍ أو قاعدةٍ تُقوّيه، أو لتضعيفٍ أو ردٍّ سواءً)[1].

4-2 تعريف البلاغة:

بلاغةُ الكلامِ هي: (مطابقتهُ لمقتضى الحال، مع فصاحتِهِ)[2]. والمرادُ بالحالِ الأمرُ الداعي إلى التكلّمِ على وجهٍ مخصوصٍ، أي إلى أن يُعتبرَ مع الكلامِ الذي يُودَى به أصلُ المعنى خصوصيةً ما، وهذه الخصوصيةُ هي مقتضى الحال، ومعنى مطابقةِ الكلامِ لمقتضى الحالِ اشتمالُهُ على هذه الخصوصيةِ، مثلاً: كونُ المخاطبِ مُنكراً للحُكْمِ حالٌ يقتضي تأكيدَهُ، والتأكيدُ مقتضى الحالِ، وقولك له: إنّ زيدا في الدارِ مؤكّداً بـ(إنّ) كلامٌ مطابقٌ لمقتضى الحالِ؛ لاشتمالِهِ على التأكيدِ[3]. والفصاحةُ قسمان: فصاحةُ المفرد، وهي خُلوصُهُ من تنافرِ الحروفِ، والغرابية، ومخالفةِ القياسِ اللُّغويّ[4]، وفصاحةُ الكلامِ، وهي خُلوصُهُ من ضَعْفِ التّأليفِ، وتنافرِ الكلماتِ، والتعقيدِ، مع فصاحتِها[5].

5 - المبحث الثاني: القسم التطبيقي:

يتناولُ هذا القسمُ المواضعَ التي رجّحَ فيها ابنُ المنيرِ بالبلاغة، وقد بلغَ عددها أحدَ عشرَ موضعاً، ثلاثةٌ منها في سورةِ الأنعام. وأغلبُ هذه المواضعِ للترجيحِ بين الأعرابِ، فقد كان ذلك في خمسةِ مواضعٍ، والباقي: أربعةٌ مواضعٍ للترجيحِ بين المعاني، وموضعان للترجيحِ في المسائلِ العقديّةِ، وقد انتقدَ ابنُ المنيرِ الزمخشريّ في ثمانيةِ مواضعٍ. وقد أوردتُ الأمثلةَ التطبيقيةَ مُرتبةً على ترتيبِ سورِ القرآنِ الكريمِ، وذلك على النحو الآتي:

5 - 1 في تفسير قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [المائدة: 38].

قرأ العشرة برفع (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ). ولهذه القراءة توجيهان: أولهما: رفع (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ)، على الابتداء، والخبر محذوف، كأنه قيل: وفيما فرض عليكم السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ، أي: حُكُمَهُمَا. والثاني: أن يرتقعا بالابتداء، والخبر (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)، ودخول الفاء لتضمُّنِهما معنى الشرط؛ لأنَّ المعنى: والذي سرقَ والتي سرقَتْ فاقطعوا أيديهما، والاسم الموصول يُضْمَنُ معنى الشرط [6]. والوجه الأول قويٌّ، والثاني ضعيفٌ؛ لأنَّه إذا تعلقَّ الاسمُ بالفعل بعده فالمختارُ نصبُ الاسمِ، لا رفعه [7]، والقراءة المتواترة واردة بالرفع فقط، فيتعيَّن حملُها على أقوى الوجوه، وهو الأولُ، ولذلك رجَّحَهُ ابنُ المنيرِ، فقال: (المستقرُّ من وجوه القراءاتِ أنَّ العامَّة لا تتفقُ فيها أبداً على العُدولِ عن الأُفصحِ. وجديرٌ بالقرآنِ أن يجريَ على أفصحِ الوجوه، وأن لا يخلو من الأُفصحِ وما يشتملُ عليه كلامُ العربِ الذي لم يصلْ أحدٌ منهم إلى ذروة فصاحته..... وحيثما تعارضَ لنا وجهان في الرفع، وأحدُهما قويٌّ، والآخر ضعيفٌ، تعيَّن حملُ القراءة على القويِّ) [8].

خلاصة الكلام أنَّ الأُفصحَ من وجوه الإعرابِ عند النحويين هو الأقوى والأكثرُ استعمالاً في كلام العرب، وهو الوجهُ الأولُ، فيجبُ حملُ القراءة المتواترة عليه؛ لأنَّها قرآنٌ، ولا يليقُ بالقرآنِ المعجزِ إلا أفصحُ الوجوه وأبلغها.

5 - 2 في تفسير قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) [الأنعام: 1].

جَوَزَ الزمخشريُّ وجهين في إعرابِ جُملةِ (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ): أولهما: أنَّها عطفٌ على قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، على معنى: أنَّ الله حقيقٌ بالحمدِ على ما خلق؛ لأنَّه ما خلقه إلا نعمةً، ثمَّ الذين كفروا به يعدلون، فيكفرون

نعمته. والثاني: أنها عطف على قوله: (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ)، على معنى: أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه [9].

ومؤدى الوجه الثاني أن يكون الكل صلة واحدة، كأنه قيل: الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام، ثم من الكفرة الكفر.

وقد رجح ابن المنير الأول، وانتقد الثاني، فقال: (وفي هذا الوجه الثاني نظراً... وهو أن يصير التقدير: الحمد لله الذي، الذين كفروا به يعدلون، ووقوع هذا عقيب الحمد غير مناسب كما ترى. فالوجه - والله أعلم - عطفه على أول الكلام، لا على الصلة، والله الموفق) [10].

ولابد لبيان مراد ابن المنير من تبين ما يأتي:

يذكر علماء المعاني أن من أغراض استعمال الاسم الموصول الإيماء إلى وجه بناء الخبر الذي يبنى عليه، كقول القائل: الذين آمنوا لهم درجات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم؛ فإنه يومية إلى أن علة استحقاق درجات النعيم هي الإيمان، وعلة استحقاق دركات الجحيم هي الكفر، ولذلك ينبغي أن يُذكر في الصلة ما يناسب الحكم الذي يجري على الموصول أو الخبر الذي يُسند إليه، فإذا كان الحكم مدحاً أو ذمماً أو ثواباً أو عقاباً، ونحو ذلك، فينبغي أن تشتمل الصلة على ما يناسب ذلك، ويشير إلى سبب استحقاقه [11].

وإذا تبين هذا، فمراد ابن المنير أن مضمون الآية هو الإنباء عن موجبات حمده تعالى، وخلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور صالحان لذلك. وأما الإخبار بكفر الكفرة فلا مدخل له في ذلك، ولذلك لا يصح دخول جملة (ثم الذين كفروا برّبهم يعدلون) بالعطف في حيز الصلة المنبئة عن الحمد، والله أعلم.

وإلى ذلك ذهب أبو السُّعود أيضاً، فقالَ بعد ذكرِ الوجهِ الثاني: (وأنتَ خبيرٌ بأنَّ ما ينتظمُ في سلكِ الصَّلَةِ المنبئةِ عن مُوجِبَاتِ حمدهِ عَزَّ وَجَلَّ، حقُّهُ أن يكونَ له دخلٌ في ذلكَ الإنباءِ، ولو في الجملةِ، ولا ريبَ في أنَّ كفرهم بمعزلٍ منه) [12].

لكن أُجيبَ عن هذا الانتقادِ بأنَّ كفرهم له دخلٌ في الحمدِ؛ لدلالتهِ على كمالِ الجودِ، كأنَّهُ قيلَ: الحمدُ لله الذي أنعمَ بمثلِ هذهِ النَّعمِ العظامِ على من لا يحمدهُ. وهذا معنىٌ بليغٌ [13].

ويُلاحظُ في هذا المثالِ أنَّ ابنَ المنيرِ لم يقرنِ الدليلَ البلاغيَّ بدليلٍ آخرَ، وذلك يدلُّ على أهميَّةِ المرجَّحاتِ البلاغيَّةِ، وأنها تصلحُ أدلَّةً مستقلةً.

5-3 في تفسيرِ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ

الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) [الأنعام: 95].

ذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) استئنافٌ بيانيٌّ لقوله تعالى: (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى)؛ لأنَّ فَلَقَ الحَبِّ والنوى بالنباتِ والشجرِ الناميين من جنسِ إخراجِ الحيِّ من الميِّتِ؛ لأنَّ الناميَّ في حكمِ الحيوانِ. وقوله تعالى: (وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ) معطوفٌ على (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى)، لا على الفعلِ (يُخْرِجُ)؛ لأنَّ عطفَ الاسمِ على الفعلِ قبيحٌ [14].

ورجَّحَ ابنُ المنيرِ أنَّه معطوفٌ على الفعلِ، وإنَّما حسُنَ عطفُ الاسمِ على الفعلِ المضارعِ؛ لأنَّهُ في معناه، ويؤيِّدُهُ ورودُ سائرِ ما يُشبهُ هذه الآيةَ على هذا المنوالِ، كقوله تعالى: (أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [يونس: 31]، وعطفُ أحدِ القسمينِ على الآخرِ كثيراً دليلاً على أنَّهما توأمانِ مقترنانِ. ويترتَّبُ على هذا الوجهِ مراعاةُ نُكتةِ العدولِ إلى صيغةِ المضارعِ في (يُخْرِجُ)؛ ليكونَ إخراجُ الحيِّ من الميِّتِ أولى في القصدِ من قرينه؛ لما في صيغةِ المضارعِ من تصويرِ ذلكَ وتمثيِّلهِ واستحضاره؛ للدلالةِ على أنَّه أولى في الوجودِ، وأعظمُ في القدرة، فكانتِ العنايةُ به أتمَّ، ولذلك جاءَ مقدِّماً في نظيرِ هذه الآيةِ من الآياتِ [15].

والحاصل أن الفصل بين القرينين بناءً على الوجه الأول يُؤدّي إلى ضياع نُكْتَةِ التّصوير وما تشيّر إليه من أن القرين الأول أكثر أهميّة من الثاني.

ويلاحظ في هذا المثال أن المرجح البلاغيّ تابع لغيره؛ فالمرجّح الأساسي عند ابن المنير هو نظائر هذه الآية من الآيات.

ولكنّ الطّبيّي انتصر للوجه الأول، وردّ الثاني؛ لأنّه يمنعه ورود جملة (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) مفصولة عن الأولى على سبيل البيان، ولو عطف الثالثة على الثانية كانت بيانيّة مثلها، وهي غير صالحة لذلك؛ لأنّ قوله: (فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى) ليس متضمناً لإخراج الميّت من الحي [16].

وفي ردّ الطّبيّي ملمح بلاغيّ أيضاً، وهو النظر إلى الاستئناف البيانيّ في الآية، وهو من أقسام الفصل في علم المعاني [17].

ويؤخذ من ذلك أنّه ليس كلّ ما يذكره ابن المنير من النُكْتِ البلاغيّة يُوافق عليه، بل قد يُعارض بنكته بلاغيّة أيضاً، وهذا دليل على أنّ الترجيح بالبلاغة أمر ذوقي [18] اجتهاديّ، قد تختلف فيه أنظار المفسّرين.

5- 4 في تفسير قوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا) [الأنعام: 158].

قال الزمخشريّ في بيان معنى الآية: (والمعنى: أنّ شرط السّاعة إذا جاءت - وهي آيات ملجئة مضطّرة - ذهب أو أنّ التكليف عندها، فلم ينفع الإيمان حينئذٍ نفساً غير مقدّمة إيمانها من قبل ظهور الآيات، أو مقدّمة الإيمان غير كاسبة في إيمانها خيراً، فلم يفرّق - كما ترى - بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان، وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً، ليُعلم أنّ قوله: (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [البقرة: 25] جمع بين

قرينتين، لا ينبغي أن تتفكَّ إحداهما عن الأخرى؛ حتى يفوزَ صاحبُهما ويسعدَ، وإلا فالشُّقوةُ والهلاكُ [19].

ومرادُ الزمخشريِّ الاستدلالُ لمذهبِ المعتزلةِ، وقد ردَّ عليه ابنُ المنيرِ، فقال: (هو يرومُ الاستدلالَ على صحَّةِ عقيدتهِ في أنَّ الكافرَ والعاصيَّ سواءٌ في الخلودِ - أي الخلودِ في النارِ - بهذه الآية؛ إذ سوىَ بينهما في عدمِ الانتفاعِ بما يستدركانه بعد ظهورِ الآياتِ، ولا يتمُّ له ذلك؛ فإنَّ هذا الكلامَ اشتملَ على النوعِ المعروفِ من علمِ البيانِ والبلاغةِ باللفِّ، وأصلُ الكلامِ: يومَ يأتي بعضُ آياتِ ربِّك، لا ينفُحُ نفساً لم تكن مؤمنةً قبلُ إيمانها بعدُ، ولا نفساً لم تكسبَ في إيمانها خيراً قبلُ ما تكسبهُ من الخيرِ بعدُ، إلا أنَّه لفَّ الكلامين، فجعلهما كلاماً واحداً؛ بلاغةً واختصاراً وإعجازاً) [20].

واللفُّ الذي استدلَّ به ابنُ المنيرِ لعقيدةِ أهلِ السنَّةِ، قد حُذفتِ إحدى قرينتيه؛ بإعانةِ النشرِ عليه [21].

والحاصلُ أنَّ ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ مبنيٌّ على التعصُّبِ، ويؤدِّي إلى إخلاءِ الآيةِ من نُكتةِ بلاغيَّةٍ، هي اللفُّ والنشرُ [22].
وينبغي التنبُّهُ على أنَّ مذهبَ أهلِ السنَّةِ يُستدلُّ له أصالةً بأدلةٍ من القرآنِ والسنَّةِ، وهي كثيرةٌ، وأمَّا نُكتةُ اللفِّ والنشرِ فهي مؤيِّدٌ إضافيٌّ اشتملتُ عليه هذه الآيةُ.

5-5 في تفسيرِ قوله تعالى: (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ) [هود]:
[88]. جوِّزَ الزمخشريُّ ثلاثةَ أوجهٍ في إعرابِ (مَا اسْتَطَعْتُ): أحدها: ظرفٌ، أي: مُدَّةٌ استطاعتي للإصلاحِ، وما دمتُ متمكِّناً منه. والثاني: بدلٌ من الإصلاحِ، أي: المقدارُ الذي استطعتهُ منه. والثالثُ: مفعولٌ للإصلاحِ، أي: ما أريدُ إلا أن أُصلِحَ ما استطعتُ إصلاحه من فاسدكم [23].

ورجَّحَ ابنُ المنيرِ الظرفَ، فقال: (والظاهرُ أنَّه ظرفٌ، كما في قوله: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) [التغابن: 16]، وأمَّا جعلُهُ مفعولاً للمصدرِ، وقد عرِّفَ بالألفِ واللامِ فبيعيديٌّ؛ لأنَّ إعمالَ المصدرِ المعرِّفِ في المفعولِ الصَّريحِ ليس

بذاك [24].... والعُدُولُ عن أَقْفَاءِ الإِعْرَابِ إلى وُجُوهِهِ، وهي مُمَكَّنَةٌ، متعَيَّنٌ، خصوصاً في أَفْصَحِ الكَلَامِ [25].

والحاصلُ أَنَّ الحَمَلَ على الظرفِ أَفْصَحُ، وأقوى في النحو، وتؤيِّدُهُ آيَةٌ أُخْرَى، واللاتقُ بالقرآنِ المعجزِ الحَمْلُ على أَفْصَحِ الوجوه.

5- 6 في تفسير قوله تعالى: (يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا (85) وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرُذًا (86) لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا) [مریم: 85- 87]. ذهب الزمخشريُّ إلى أَنَّ الواوَ في قوله: (لَا يَمْلِكُونَ) يجوزُ أَنْ تكونَ للعبادِ، وبدلُ عليهم ذكرُ المتقين والمجرمين. ويجوزُ أَنْ تكونَ علامةً للجمع، كما في قولهم: أَكَلُونِي البراغيثُ، والفاعلُ (مَنِ اتَّخَذَ)؛ لأنَّهُ في معنى الجمع [26].

وقد انتقدَ ابنُ المنيرِ الوجهَ الثاني، فقال: (وفي هذا الوجهِ تعسُّفٌ؛ من حيثُ إِنَّهُ إذا جعلهُ علامةً لَمَنْ، فقد كشفَ معناها، وأفصحَ بأنَّها متناولةٌ جمعاً، ثمَّ أعادَ على لفظها بالإفرادِ ضميرُ (اتَّخَذَ)، ففيه الإعادةُ على لفظها بعد الإعادةِ على معناها بما يُخالفُ ذلك، وهو مُستكزَّرٌ عندهم؛ لأنَّهُ إجمالٌ بعد إيضاحٍ، وذلك تعكيسٌ في طريقِ البلاغةِ، وإنَّما محجَّتُها الواضحةُ الإيضاحُ بعد الإجمالِ) [27].

والحاصلُ أَنَّ الاسمَ الموصولَ (مَنْ) مفردٌ من حيثُ اللفظُ، وأمَّا من حيثُ المعنى، فيحتملُ أَنْ يكونَ مفرداً كلفظهِ، ويحتملُ أَنْ يكونَ جمعاً، ولذلك كانَ مُجملاً، يحتاجُ إلى البيانِ، ولمَّا دلَّت الواوُ في (لَا يَمْلِكُونَ) على أَنَّ (مَنْ) جمعٌ، كانَ ذلك إيضاحاً لمعناها، ولمَّا جاءَ ضميرُ (اتَّخَذَ) بعد ذلك على الإفرادِ؛ رعايةً للفظها، كانَ ذلك إجمالاً، والكلامُ البليغُ هو الذي يُسلكُ فيه طريقُ الإيضاحِ بعد الإجمالِ، لا العكسُ.

والإيضاحُ بعد الإجمالِ من أقسامِ الإطنابِ في علمِ المعاني [28].

5- 7 في تفسير قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ) [المؤمنون: 76]. جوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ يكونَ وزنُ استكانَ:

استفعلَ من الكَوْنِ، أي: انتقلَ من كونٍ إلى كونٍ، وأن يكونَ وزنه: افتعلَ من السُّكُونِ، أُشْبِعْتُ فَتَحَةً عَيْنِهِ [29].

وَرَجَّحَ ابْنُ الْمُنَيَّرِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ الْفَصِيحُ، فَقَالَ: (هَذَا التَّأْوِيلُ أَسْلَمٌ وَأَحَقُّ مِنْ تَأْوِيلٍ مِنْ اشْتَقَّهَ مِنَ السُّكُونِ، وَجَعَلَهُ افْتَعَلَ، ثُمَّ أُشْبِعْتُ الْفَتْحَةَ، فَتَوَلَّدَتْ الْأَلْفُ.. فَإِنَّ هَذَا الْإِشْبَاعَ لَيْسَ بِفَصِيحٍ، وَهُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُرْفَعَ مَنْزِلَةُ الْقُرْآنِ عَنْ وَرُودِ مِثْلِهِ فِيهِ) [30].

وذهبَ ابنُ عاشورِ إلى أَنَّ الاستكانةَ مصدرٌ بمعنى الخُضوعِ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّكُونِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَخْضَعُ يَقْطَعُ الْحَرَكَةَ أَمَامَ مَنْ خَضَعَ لَهُ، فَهُوَ افْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَمَكُّنِ السُّكُونِ وَقُوَّتِهِ، وَأَلْفُهُ أَلْفُ الْاِفْتَعَالِ، مِثْلُ الْاضْطِرَابِ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ كَزِيَادَتِهَا فِي (اسْتِعَاذَةٌ). وَأَمَّا قَوْلُهُم: الْأَلْفُ لِلْإِشْبَاعِ، فَالْمَرَادُ بِهِ أَنَّهَا زِيدَتْ فِي الْاِشْتِقَاقِ، فَلَازَمَتْ الْكَلِمَةَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْإِشْبَاعِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ شُدُودًا وَضَرُورَةً [31].

5- 8 في تفسير قوله تعالى: (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [النور: 60].

ذهبَ الزمخشريُّ إلى أَنَّ المرادَ بالقواعدِ: اللواتي قعدنَ عن الحيضِ والولدي؛ لكبرهنَّ، فلا يطمعنَ في النكاحِ. والمرادُ بالثيابِ: الثيابُ الظاهرةُ كالمَلْحَفَةِ والجلبابِ الذي فوقَ الخمارِ. ومعنى: (غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ): غيرَ مُظَهِّراتِ الزينةِ الخفيفةِ التي أرادها تعالى في قوله: (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ) [النور: 60] الآية، أو: غيرَ قاصداتٍ بالوضعِ التبرُّجِ، ولكن التخفُّفَ إذا احتجَّنَ إليه. ولَمَّا ذَكَرَ سبحانه الجائزَ، عَقَّبَهُ بِالْمُسْتَحَبِّ؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الاستعفافَ من الوضعِ خَيْرٌ لَهُنَّ؛ لِلْحَثِّ عَلَى اخْتِيَارِ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَأَحْسَنِهَا [32].

وخالفه ابنُ المنيرِ في تفسيرِ قوله تعالى: (غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ)، ولم يحملهُ على ظاهره، فقال: (قَرَّرَ الزمخشريُّ هذه الآيةَ على ظاهرها، ويظهرُ لي - والله أعلمُ - أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ) مِنْ بَابِ:

على لاحبٍ لا يُهتدى بمناره[33]

أي: لا منارَ فيه، فيُهدى به، وكذلك المرادُ هنا: والقواعدُ من النَّسَاءِ اللاتي لا زينةَ لهنَّ، فيتبرَّجنَ بها؛ لأنَّ الكلامَ فيمنُ بهذه المثابة، وكأنَّ الغرضَ من ذلك أنَّ هؤلاءِ استعفاؤهم عن وضعِ الثيابِ خيرٌ لهنَّ، فما ظنُّك بذواتِ الزينةِ من الشوابِّ، وأبلغُ ما في ذلك أنَّه جعلَ عدمَ وضعِ الثيابِ في حقِّ القواعدِ من الاستعفافِ؛ إيذاناً بأنَّ وضعَ الثيابِ لا مدخلَ له في العِفَّةِ، هذا في القواعدِ، فكيفَ بالكواعبِ؟ واللهُ أعلمُ[34].

وحاصلُ كلامِ ابنِ المنيرِ أنَّه لما كان الكلامُ في القواعدِ كبيراتِ السنِّ، ناسبَ ذلك أن يُحملَ قوله تعالى: (غَيْرَ مُتَّبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ)، على أنَّ المرادَ به نفىِ الزينةِ عنهنَّ، لا نفىِ التبرُّجِ بها، أي: لا زينةَ لهنَّ؛ لأنَّهنَّ كبيراتٌ في السنِّ. وهذا فنُّ بلاغيٌّ من علمِ البديعِ، يُسمَّى نفىِ الشَّيءِ بإيجابِهِ، أو عكسَ الظاهرِ، وهو: (أن يُثبتَ المتكلمُ شيئاً في ظاهرِ كلامِهِ وينفي ما هو من سببِهِ مجازاً، والمنفيُّ في باطنِ الكلامِ حقيقةً هو الذي أثبتَهُ)[35]. وتطبيقُ ذلك على الآيةِ أنَّه أثبتَ الزَّينةَ في الظاهرِ، ونفى التبرُّجَ بها، والمرادُ بالنفي حقيقةً هو الزَّينةُ. ويترتبُ على حملِ الآيةِ على ذلك نكتةٌ بليغةٌ في المعنى، وهي أنَّ القواعدَ اللاتي لا زينةَ لهنَّ، استعفاؤهنَّ بعدمِ وضعِ الثيابِ الظاهرةِ خيرٌ لهنَّ، فما بالكِ بالكواعبِ ذواتِ الزَّينةِ، فأفادَ بذلك أنَّ وضعَ الثيابِ الظاهرةِ مُنافٍ للعِفَّةِ.

وقد أيدَهُ الطَّيْبِيُّ فيما ذهبَ إليه، فقال بعد نقلِ كلامِهِ: (هذا معنى حسنٌ دقيقٌ)[36].

5-9 في تفسير قوله تعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا)(الفرقان: 1).

ذكرَ الزمخشريُّ أنَّ الفرقانَ: مصدرُ فرَّقَ بينَ الشَّيئين، إذا فصلَ بينهما، وسمِّيَ به القرآنُ؛ لفصلِهِ بينَ الحقِّ والباطلِ؛ أو لأنَّه لم ينزلْ جملةً واحدةً، ولكن مفروقاً مفصلاً بين بعضِهِ وبعضِ في الإنزالِ[37].

ورجَّحَ ابنُ المنيرِ الثاني، فقال: (والأظهرُ هنا هو المعنى الثاني؛ لأنَّ في أثناءِ السُّورةِ - بعد آياتِ: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) [الفرقان: 32] - قال اللهُ تعالى: (كَذَلِكَ)، أي: أنزلناه مفراً كذلك (لِنُنَبِّئَ بِهِ فُؤَادَكَ)، فيكونُ وصفُهُ بالفرقانِ في أوَّلِ السُّورةِ - والله أعلمُ - كالمقدِّمةِ والتوطئةِ لما يأتي بعدُ) [38].

ومرادُ ابنِ المنيرِ أنَّ حملَ الفرقانِ على المعنى الثاني فيه رعايةُ براعةِ الاستهلالِ [39]؛ وذلك أنَّ في أثناءِ السُّورةِ الردَّ على شبهةِ إنزالِ القرآنِ مفراً، فمهدَّ لذلك بذكرِ الفرقانِ في فاتحتها، لا سيَّما والمقامُ مقامُ إنذارٍ وتهديدٍ المشركين؛ إذ كذبوا بالقرآنِ وبالرسولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. ويؤخذُ من قولِ ابنِ المنيرِ: (والأظهرُ) أنَّ القولَ الآخرَ ظاهرٌ ومقبولٌ عنده، ولكنَّ القولَ المؤيِّدَ بالبلاغةِ أرجحُ.

ولا يُسلِّمُ له ترجيحُه، بل يمكنُ أن يقالَ: إنَّ حملَ الفرقانِ على المعنى الأوَّلِ فيه نكتةٌ بلاغيَّةٌ أيضاً؛ وهي الإيماءُ إلى أنَّ ما سيُذكرُ من الدلائلِ على الوحدانيَّةِ والنُّبوَّةِ، وإنزالِ القرآنِ، دلائلُ قيِّمةٌ، تُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطلِ [40]. وذلك من براعةِ الاستهلالِ أيضاً، وهو أنسبُ ممَّا ذهبَ إليه ابنُ المنيرِ؛ لأنَّ ما ذهبَ إليه فيه مناسبةٌ لآيةٍ واحدةٍ فقط، وأمَّا هذا ففيه مناسبةٌ لمعظمِ أغراضِ السُّورةِ.

5- 10 في تفسيرِ قوله تعالى: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ

أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ) (1) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ) [محمد: 1- 2].

ذكرَ الزمخشريُّ أنَّ المرادَ بأعمالِ الذين كفروا: ما عملوه في كفرهم من مكارمِ الأخلاقِ، من صلةٍ للأرحامِ، وقرىٍّ للأضيافِ، وحفظٍ للجوارِ. ومعنى (أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ): أبطلها وأحبطها. وحقيقته: جعلها ضالَّةً ضائعةً، ليس لها من يتقبَّلها ويُنيبُ عليها، كالضالَّةِ من الإبلِ، ليس لها من يحفظها، ويعتني بأمرها.

أو: جعلها ضالَّةً في كفرهم ومعاصيهم ومغلوبةً بها، كما يَضِلُّ الماءُ في اللبِنِ، إذا غُلِبَ به [41].

وَرَجَّحَ ابْنُ الْمُنَيَّرِ المعنى الثاني، فقال: (هذا المعنى الثاني حسنٌ متمكِّنٌ مليءٌ بمقابلةِ قوله: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)، ثمَّ قال: (كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ))، وتحريرُ المقابلةِ بينهما أنَّ الكفارَ ضلَّتْ أعمالهم الصَّالِحَةُ في جملةِ أعمالهم السيِّئةِ من الكفرِ والمعاصي، حتى صارَ صالحُهم مُستهلكاً في غمارِ سيئهم، ومقابلُهُ في المؤمنين، سنَّ الله أعمالهم السيِّئةِ في كَثْفِ أعمالهم الصَّالِحَةِ من الإيمانِ والطاعةِ، حتى صارَ سيئهم مُكفراً مُمَحَقاً في جنبِ صالحِ أعمالهم [42].

والحاصلُ أنَّ في الآيتين مقابلةً بين جزاءِ الكافرين وجزاءِ المؤمنين، ولا تحسُنُ هذه المقابلةُ غايةَ الحُسْنِ إلا على المعنى الثاني، فتعيَّنَ القولُ به؛ لأنَّ اللائقَ بالقرآنِ المعجزِ الحملُ على أبلغِ المعاني.

والمقابلةُ فنُّ بلاغيٌّ من فنونِ البديع [43].

11-5 في تفسير قوله تعالى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا (3) إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا (4) إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا) [الإنسان: 3- 5].

قال الزمخشريُّ: (وقرأ أبو السَّمَّالِ بفتح الهمزة في (إمَّا) [44]، وهي قراءةٌ حسنةٌ. والمعنى: أمَّا شاكراً فبتوفيقنا، وأمَّا كفوراً فبسوءِ اختياره) [45].

وإنَّما استحسَنَ الزمخشريُّ هذه القراءة؛ لأنَّه يمكنه عليها حملُ الآيةِ على الجمعِ والتقسيمِ؛ ليتوصَّلَ بهذا التقسيمِ إلى تأويلِ الآيةِ بما يناسبُ مذهبَ المعتزلةِ [46]، فالجمعُ في قوله تعالى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ)، والتقسيمُ في قوله: (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)، والمعنى على قراءةِ فتحِ الهمزة: أمَّا شاكراً فتوفيقنا، وأمَّا كفوراً فبسوءِ اختياره.

وردَّ عليه ابنُ المنيرِ أَنَّهُ يُمْكِنُ حَمْلُ التَّقْسِيمِ عَلَى مَحْمَلٍ آخَرَ، فَقَالَ:
(وَاسْتِحْسَانُهُ لِقِرَاءَةِ أَبِي السَّمَالِ؛ لِتَخْيِيلِهِ أَنَّ فِي التَّقْسِيمِ إِشْعَارًا بَعْرَضِهِ الْفَاسِدِ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّقْسِيمَ يَحْتَمِلُ الْجِزَاءَ: أَمَّا شَاكِرًا فَمَثَابٌ، وَأَمَّا كَفُورًا فَمَعَاقِبٌ،
وَيُرْشَدُ إِلَيْهِ ذِكْرُ جِزَاءِ الْفَرِيقَيْنِ بَعْدُ)[47].

ويؤخذُ من كلامِ ابنِ المنيرِ أَنَّ حَمْلَ الْقِرَاءَةِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ
يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ نَكْتَةٌ بَدِيعِيَّةٌ أَيْضًا، هِيَ الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ التَّفْرِيقِ [48]، فَالْجَمْعُ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ)، وَالتَّقْسِيمُ فِي قَوْلِهِ: (إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كُفُورًا)،
وَالتَّفْرِيقُ بِقَوْلِهِ: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ)، وَقَوْلِهِ: (إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ).

6 - الخاتمة والنتائج:

تبيّن من خلال البحث النتائج الآتية:

- 6-1 بلغ عددُ المواضعِ التي رجّحَ فيها ابنُ المنيرِ بالبلاغةِ أحدَ عشرَ موضعاً، أكثرها في سورةِ المائدةِ، فقد كان ذلك في ثلاثةِ مواضعٍ.
- 6-2 الترجيحُ بالبلاغةِ بين الأعرابِ هو الأكثرُ، فقد كان ذلك في خمسةِ مواضعٍ، يليه الترجيحُ بين المعاني، فقد كان ذلك في أربعةِ مواضعٍ.
- 6-3 انتقدَ ابنُ المنيرِ الزمخشريَّ في ثمانيةِ مواضعٍ مستدلاً بالبلاغةِ، وهذا دليلٌ على ذوقه البلاغيِّ، لا سيّما، وهو ينتقدُ شيخَ المفسرينِ البلاغيينِ، وقد حظيَ عددٌ من انتقاداتِهِ باستحسانِ العلماءِ بعدهُ.
- 6-4 يقتصرُ ابنُ المنيرِ أحياناً على الاستدلالِ بالمرجّحِ بالبلاغيِّ، وأحياناً يعضدُهُ بغيره، واقتصارُهُ عليه في بعضِ المواضعِ دليلٌ على أهميّةِ المرجّحاتِ البلاغيّةِ عندهُ، وأنها تصلحُ دليلاً مستقلاً.
- 6-5 بعضُ المواضعِ التي رجّحَ فيها ابنُ المنيرِ بالبلاغةِ تأثّرَ فيها بغيره، ولم يسبقْ إليها.

6-6 لم يُوافق ابنُ المنيرِ على كُلِّ ما ذكره، بل حُوْلِفَ في بعضِ المواضع، واستدلَّ المخالفون بنكتِ بلاغيَّةٍ أيضاً، وهذا دليلٌ على أنَّ الترجيحَ بالبلاغةِ أمرٌ ذوقيٌّ اجتهاديٌّ.

7-6 القولُ الخالي من النُكتِ البلاغيَّةِ مردودٌ غالباً عند ابنِ المنيرِ، وأحياناً يكونُ مقبولاً، ولكنَّ القولَ المؤيِّدَ بالبلاغةِ أحسنُ منه.

المراجع

- 1- الحربي حسين بن علي، 1996م - قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية. الطبعة الأولى، دار القاسم بالرياض، ص34.
- 2- القزويني محمد بن عبد الرحمن، د/ت - الإيضاح في علوم البلاغة. د/ط، دار الكتب العلمية ببيروت، ص 11.
- 3- انظر: التفتازاني مسعود بن عمر، د/ت - شرح تلخيص المفتاح المطبوع مع شروح أخرى. د/ط، دار السرور ببيروت، لبنان، ج1، ص123,124.
- 4 - انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص5-7.
- 5- انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص7-10.
- 6- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، 1434هـ - الكشاف المطبوع بأعلى حاشية فتوح الغيب. الطبعة الأولى، جائزة دبي للقرآن الكريم، ج5، ص351.
- 7- لأنَّ الإنشاء لا يقعُ خبراً إلا بإضمارٍ وتأويلٍ. انظر: البيضاوي عبد الله بن عمر، 1418 هـ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ج2، ص 126.
- 8 - ابن المنير أحمد بن محمد، 2009م - الانتصافُ من الكشاف وهو مطبوع في حاشية الكشاف. الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية ببيروت، ج1، ص618. 619.

- 9- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج6، ص 11-12.
- 10- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج2، ص4.
- 11- انظر: السكاكي يوسف بن أبي بكر، 1987 م - مفتاح العلوم. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ص 182. والهاشمي أحمد بن إبراهيم، د/ت - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. د/ط، المكتبة العصرية ببيروت، ص115.
- 12 - أبو السعود محمد بن مصطفى، 1999م - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ج2، ص 349.
13. نقله الألويسي عن بعضهم. انظر: الألويسي محمود بن عبد الله، 1415 هـ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ج4، ص82.
- 14- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج6، ص170-171.
- 15- انظر: ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج2، ص 45 - 46. ولم يسبق ابن المنير إلى ذكر نُكتة التصوير في الفعل المضارع، بل سبقه إليها الرازي الذي جوز الوجهين في العطف. انظر: فخر الدين الرازي محمد بن عمر، 1420 هـ - مفاتيح الغيب. الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، لبنان، ج13، ص74.
- 16- انظر: الطيبي الحسين بن عبدالله، 1434هـ - فتوح الغيب. الطبعة الأولى، جائزة دبي للقرآن الكريم، ج6، 170. وقد ناقش ابن عاشور ذلك مناقشة يضيق البحث بذكرها. انظر: ابن عاشور محمد بن محمد، 1984 هـ - التحرير والتنوير. د/ط، الدار التونسية للنشر، تونس، ج7، ص388-389.

- 17- (الوصلُ عطفُ بعضِ الجُمَلِ على بعضٍ، والفصلُ تركُّهُ). القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص151. وإذا كانت الجملةُ الثانيةُ جواباً عن سؤالٍ اقتضتهُ الجملةُ الأولى، فذلك شبهُ كمال الاتصال الذي يتعيَّنُ فيه الفصلُ، كما يُفصلُ الجوابُ عن السؤالِ، ويُسمَّى ذلك استئنافاً بيانياً. وكثيراً ما يقعُ لفظُ (قال) في التنزيلِ مفصلاً عمَّا سبقه، والتقديرُ فيه كونهُ جواباً عن سؤالٍ اقتضاهُ ما قبله. انظر: الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، د/ت - دلائل الإعجاز. د/ط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص240.
- 18- عرّفَ الذوقُ البلاغيُّ بأنَّه: (قوةٌ إدراكيَّةٌ لها اختصاصٌ بإدراكِ لطائفِ الكلامِ ووجوهِ محاسنِهِ الخفيَّةِ). حسنِ جَلبي، د/ت - حاشية على المطول. د/ط، دار سعادت، ص66.
- 19- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج6، ص303-304.
- 20- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج2، ص79.
- 21- انظر: الطيبي الحسين بن عبدالله، فتوح الغيب. ج6، ص307.
- 22- عرّفَ القزويني اللَّفَّ والنشْرَ بقوله: (وهو ذكرٌ مُتعدِّدٌ على جهةِ التفصيلِ أو الإجمالِ، ثمَّ ذكرٌ ما لكلِّ واحدٍ من غيرِ تعيينٍ). القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص366.
- 23- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج8، ص171-172.
- 24- ذكر أبو حيان أنَّ المصدرَ المعرّفَ بـ(أل) لا يجوزُ إعمالُه في المفعولِ به عند الكوفيين، وأمَّا البصريُّونُ فإعمالُه عندهم فيه قليلٌ. انظر: أبو حيان محمد بن يوسف، 1420 هـ - البحر المحيط في التفسير. د/ط، دار الفكر بيروت، لبنان، ج6، ص199.
- 25- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج2، ص405. وكذلك رجَّحَ الألويسيُّ الحملَ على الظرفِ، وذكرَ أنَّه الأبلُغُ الأظهرُ؛ لما فيه من المبالغةِ في بيانِ حرصه على إصلاحهم بالموعظةِ والنَّصيحةِ في جميعِ

أوقات الاستطاعة؛ ولخلوّه من الضعف والتكُف. انظر: انظر: الآلوسي محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ج6، ص315.

26- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج10، ص107. والمعنى على الوجه الثاني: لا يملك الشفاعة إلا المتخذون عهداً. انظر: السمين الحلبي أحمد بن يوسف، د/ت - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. د/ط، دار القلم بدمشق، ج7، ص643.

27- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج3، ص41-42. وقد نقل كل من الطيبي والآلوسي كلام ابن المنير، ولم يعترضوا عليه. انظر: الطيبي الحسين بن عبدالله، فتوح الغيب. ج10، ص107. والآلوسي محمود ابن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ج8، ص454. وانتقد أبو حيان هذا الوجه أيضاً، فقال: (ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً). أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير. ج7، ص299.

28 - الإطناب هو تأدية أصل المراد بلفظ زائدٍ عليه لفائدة. انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص180. ولإطناب صورٌ عديدة، منها: الإيضاح بعد الإبهام، و ذكرُ الخاصِّ بعد العامِّ، وعكسُهُ، وغير ذلك. انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص196-209. والإبهام قد يكون بالضمير، وقد يكون بغير ذلك.

29- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج10، ص614.

30- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج3، ص192.

31- انظر: ابن عاشور محمد بن محمد، التحرير والتنوير. ج18، ص101.

32- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج11، ص149-150.

- 33- البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس، وتتمته: إذا ساقه العود
النَّبَاطِيُّ جرجرا. انظر: امرؤ القيس بن حجر، 2004م - ديوان امرئ
القيس. الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية بيروت، ص64.
- 34- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج3، ص248.
- 35- ابن أبي الإصبع عبد العظيم بن الواحد، د/ت - تحرير التعبير في
صناعة الشعر والنثر، د/ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص377.
- 36- الطيبي الحسين بن عبدالله، فتوح الغيب. ج11، ص150.
- 37- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج11، ص167.
- 38- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج3، ص255.
- 39- وهو (أن يأتي الناظم أو الناثر في ابتداء كلامه ببيت أو قرينة، تدلُّ على
مراده في القصيدة أو الرسالة أو معظم مراده). النويري أحمد بن عبد الوهاب،
1423 هـ - نهاية الأرب في فنون الأدب. الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق
القومية بالقاهرة، ج7، ص133. وبراعة الاستهلال ليست خاصة بالخطب
والرسائل، بل وردت في القرآن الكريم أيضاً.
- 40- انظر: ابن عاشور محمد بن محمد، التحرير والتنوير. ج18، ص317.
- 41 - انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج14، ص322.
- 42 - ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج4، ص315.
- 43 - عَرَفَ السَّكَاكِيُّ المَقَابِلَةَ بقوله: (وهي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو
أكثر وبين ضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً، شرطت هناك ضده). السكاكي
يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم. ص424. وأمّا إذا جُمع بين لفظين
متضادّين فقط فذلك يُسمّى المِطَابَقَةُ والتضادّ. انظر: زُمُوط عبد الستار حسين
مبروك، 1977م - التبيان في البيان للإمام الطيبي، تحقيقاً ودراسةً. رسالة
دكتوراه في البلاغة والنقد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ص194. وقد
تكونُ المِطَابَقَةُ لفظيةً، و قد تكونُ معنويةً. انظر: التفتازاني مسعود بن عمر،

شرح تلخيص المفتاح. ج4، ص287. وتحريرُ المقابلةِ بين الآيتين أنه جاء في مقابلةِ الأوصافِ الثلاثةِ التي أُثبتتُ للذين كفروا بثلاثةِ أوصافٍ ضدها للمسلمين، وهي: الإيمانُ مقابلُ الكفرِ، وعملُ الصَّالحاتِ والإيمانُ بما نُزِّلَ على مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقابلُ الصَّدِّ عن سبيلِ اللهِ، وتكفيرُ السيِّئاتِ وإصلاحُ البالِ مقابلُ إضلالُ الأعمالِ.

44- انظر: ابن خالويه، د/ت - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. د/ط، مكتبة المتنبى بالقاهرة، ص166.

45- الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج16، ص185.

46- وهو أن الله تعالى لا يخلقُ الكفرَ والضلالَ، فلا يجوزُ نسبةُ ذلكِ إليه.

47- ابن المنير أحمد بن محمد، الانتصاف من الكشاف. ج4، ص666.

48- الجمعُ هو: (أن يجمعَ متعدداً في حكمٍ واحدٍ). والتقسيمُ هو: (أن تذكرَ متعدداً، ثم تضيفَ إلى كُلِّ منها ما هو له). والتفريقُ هو: (إيقاعُ تباينٍ بين أمرين من نوعٍ واحدٍ). زموط عبد الستار حسين مبروك، التبيان في البيان للإمام الطيبي، تحقيقاً ودراسةً. ص 232- 239. والجمعُ مع التقسيمِ هو: (أن تجمعَ أموراً كثيرةً تحت حكمٍ، ثم تُقسِّمَ، أو تُقسِّمَ ثم تجمعَ). السكاكي يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم. ص426، وأمَّا الجمعُ مع التقسيمِ والتفريقِ، فيعلمُ ممَّا سبقَ، ويتضحُ بالمثلِ، وهو الآيةُ محلُّ البحثِ.



